تعتبر سلطات الجمارك من أهم السلطات الحكومية بدول العالم نظرا للدور الكبير والخطير الذي تقوم به في مساعدة الجهات الرقابية بالدول عبر الحدود من خلال تطبيق أحكام الرقابة الأمنية والصحية والزراعية والبيئية والإعلامية وغيرها من الأحكام فضلا عن تحصيل الرسوم الجمركية التي تمثل رافدا مهما للدخل القومي. وعليه لا يمكننا الحديث عن التجارة الخارجية بمعزل عن الجمارك، وهذا راجع لارتباطها الشديد بهذا الجهاز وبالأنظمة الجمركية التي تسمح بمراقبة التجارة الخارجية، كما تسمح تنظيم مختلف عمليات دخول وخروج السلع من وإلى الحدود الوطنية.

أولا:تعريف الجمارك

تعرف الجمارك بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاست يرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، وإن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها، ولضمان فاعلية القوانين الجمركية وسرعتها وانضباط تنفيذ أحكامها أصبغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص.

وتعرف أيضا ادارة الجمارك على انها هيئة حكومية تابعة لوزارة المالية تستخدمها الدولة لحماية اقتصادها الوطني، فهي اداة تسهيل تبادل، تشجيع وتحرير التجارة من القيود. تعد ادارة الجمارك فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الاشخاص ووسائل النقل البحرية والبرية وكذا الجوية من والى الخارج.

ثانيا:الأهداف الاستراتيجية للإدارة الجمركية

تسعى الإدارة الجمركية العصرية إلى تحقيق جملة من الأهداف نبرزها في النقاط التالية:

- تقديم خدمة جمركية متكاملة من خلال تطوير منظومة عمل تحقق تسهيل التجارة وإحكام الرقابة الجمركية؛
- ضرورة كفاءة تحصيل الضريبة الجمركية بما يحقق العدالة الضريبية؛
- تحقيق الشفافية من خلال إقامة علاقة مشاركة بين الإدارة الجمركية والمجتمع التجاري بما يساعد على تحقيق الالتزام التجاري؛
- تنمية الموارد البشرية من خلال البرامج التدريبية وبناء القدرات، مع تصميم هيكل تنظيمي فعال يدعم عملية اتخاذ القرار، آخذا في الاعتبار أفضل المعايير والممارسات الدولية مع توفير بيئة العمل المناسبة؛
- مراجعة التشريعات والتأكد باستمرار من ملاءمتها لظروف ومتغيرات العمل الجمركي؛
- تهيئة الإدارة الجمركية لاستيعاب المتغيرات الاقتصادية /الجمركية .وكذلك المبادرات الجديدة مع تجهيز البنية التحتية اللازمة لذلك.

ثالثا:المهام الأساسية لادارة الجمارك

1. تحصيل الضرائب والرسوم:

تقوم إدارة الجمارك بتحصيل عدة حقوق والرسوم عند استراد أو تصدير البضائع .يمكن تقسيم هذه الضرائب إلى ما يلي:

- **الحقوق الجمركية** :وهي رسوم نسبية تحسب بضرب نسبة الحقوق الجمركية التي تتراوح ما بين 5 و 30 بالمائة في القيمة لدى الجمارك والتي يتم تحديدها بعدة طرق حدد يحددها قانون الجمارك.
- **الرسم على القيمة المضافة** :بعد حساب القيمة لدى الجمارك للبضاعة، تضاف لها قيمة الحقوق الجمركية ويضرب المجموع في نسبة القيمة المضافة التي تقدر إما ب 9 أو 19 بالمئة.
- **الضرائب والرسوم الخاصة** :ونجد في هذا الإطار مجموعة الضرائب والرسوم التي تفرض على نوع واحد من البضائع، على غرار الرسم الإضافي على التبغ، الرسم على البنزين والمازوت، الرسم على المواد البترولية، الرسم على الحبوب والخضر الحافة، إلخ .ونسب هذه الرسوم تختلف حسب كل نوع من البضائع
- **تطبيق اجراءات وتدابير** حماية المنتوج الوطني من المنافسة غير الشرعية للمنتجات الأجنبية المستوردة، وذلك بإخضاعها لحقوق مركبة أو حقوق ضد الإغراق. أو نتيجة عجز كبير في ميزان المدفوعات هذا النوع من الرسوم منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية خاصة تلك المبرمة تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة، كما هو الوضع حاليا في الجزائر .حيث وضعت وزارة التجارة قائمة لمجموعة البضائع التي تخضع للرسم الإضافي المؤقت الوقائي.

2. مراقبة حركة البضائع عند الدخول والخروج عبر الحدود الجمركية،مراقبة المسافرين وردع الأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين الذين تثبت عليهم تهمة مخالفة القانون.
3. كما تقوم إدارة الجمارك بدور رئيسي خاصة في الدول النامية والمتمثل في المهمة الجبائية ويظهر ذلك من خلال حجم الإيرادات الجبائية،حيث تحتل الإيرادات الجمركية المرتبة الثانية بعد المحروقات.

4. مراقبة سلامة و جودة المنتجات

تساهم إدارة الجمارك في مراقبة سلامة وجودة المنتجات المستوردة والمصدرة من خلال محاربة كل أشكال الغش التي تمس بالصحة العامة لإنسان والحيوان والنبات وذلك عن طريق منع دخول المواد الغذائية الفاسدة والحيوانات الموؤوبة أو النباتات المضرة بالمحيط الإيكولوجي.

5. حماية المستهلك من الغش في المواد الغذائية

تتدخل إدارة الجمارك بمقتضى القانون المتعمق بزجر الغش في البضائع من أجل حماية المستهلك ضد كل أشكال الغش التي تمس المنتجات، وكذا للتأكد من عدم إنتهاء الصلاحية والسلامة من التزييف أو الفساد بالنسبة للبضائع خاصة المواد الغذائية والمشروبات المستهلكة من طرف الإنسان أو الحيوان.

ث . حماية صحة الثروة الحيوانية و النباتية

إن هاجس حماية المحيط الايكولوجي الوطني وضرورة القضاء على الأمراض المعدية والأوبئة، جعل إست يراد

وتصدير الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية خاضعا لإجراءات المراقبة الصحية والبيطرية التي تجرى من طرف مصالح وزارة الفلاحة بالموانئ البحرية والجوية المفتوحة ليذه الغاية داخل محاجر صحية، وتدخل إدارة الجمارك في هذا الميدان بالتصدي لإستيراد وتصدير الحيوانات خارج المراكز الحدودية المخصصة ليذه العمليات، ومنع دخول الحيوانات التي لم تخضع للفحوص البيطرية أو التي صدر بشأنها قرار حظر الإستيراد.

كما وتجد مراقبة الصحة النباتية أساسها القانوني في الظهير المتعمق بتنظيم الشرطة الصحية للنباتات والهدف من هذه المراقبة التي تباشر من طرف وزارة الفلاحة هو حماية الثروة الطبيعية ضد الأمراض المعدية القادمة من الخارج، وتخضع للتفتيش الصحي عند الإست يراد والتصدير مختلف النباتات بالإضافة إلى الفواكه والخضر، ويتجلى تدخل إدارة الجمارك في منع دخول النباتات غير الخاضعة للتفتيش الصحي والتصدي لإستيراد الحشرات الحية واليرقات والفطريات.

6. **إعداد الإحصائيات** :تكتسي الإحصائيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك أهمية بالغة بحيث تعتبر أساس لاتخاذ القرارات الخاصة بالتجارة الخارجية .في هذا الإطار، تقدم الإدارة الأرقام المتعلقة بمبلغ الصادرات والواردات وذلك حسب نوعية البضاعة، البلد المصدر أو المستورد كما تقدم نسبة تغير هذه الأرقام مقارنة بالسنوات السابقة .ولكن تعتقد أنه يمكن تحسين هذا النوع من المهام الخاصة بإدارة الجمارك بوضع نضام آلي يسمح للمستخدمين بالبحت عن المعطيات وفق المعايير التي يريدها، كبحث شركة عن مصدر وكلفة البضاعة التي تنتجها محليا في البلدان التي يتواجد فيها منافسيها.
7. مراقبة مدى صحة منشأ البضاعة عند وجود إتفاقيات دولية تمنح التفضيل التعريفي لدولة أو مجموعة من الدول، وفق إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.
8. تقديم إرشادات وتوجيهات للمتعاملين الاقتصاديين في كل المجالات التي تتدخل فيها إدارة الجمارك،لا سيما التسهيلات الممنوحة في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية.
9. محاربة تجارة المخدرات من خلال الترتيبات والتنظيمات الرادعة للقانون الجزائي
10. ضمان حماية التراث الوطني المتعلق بالنبات والحيوانات المهددة بالانقراض عن طريق منع أية محاولة تصدير أو استيراد للحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.
11. حماية التراث الطبيعي والفني والثقافي منها الألواح الزيتية، الآثار التاريخي، فعلى المستوى الدولي نجد معاهدة باريس لسنة1972 المتعلقة بحماية التراث العالمي.
12. تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، من خلال التسهيلات الجمركية والأنظمة الاقتصادية الجمركية الموضوعة لهذا الغرض.
13. حماية الملكية الفكرية تحت وصاية المنظمة العالمية للملكية الثقافية والتي تضم 235 دولة، والمتعلقة بالملكية الثقافية للاختراعات، الرسم، ونماذج الصناعة ومحاربة التجارة المزورة .

رابعا:التخليص الجمركي:

في كل دولة وبلد اليوم هناك إجراءات وقوانين متبعة لتنظم جوانب الحياة المختلفة، بما فيها تنظيم عمليات التجارة الداخلية والخارجية، إذ لا يمكن لأي كان اليوم استيراد البضائع والمنتجات من الخارج بدون الخضوع للقوانين التي تنظم هذه العملية، وكذلك الأمر بالنسبة للتصدير.

هذه القوانين قد تختلف من بلد لآخر، بل قد تختلف في البلد الواحد بين مدينة وأخرى، فضلًا عن عوامل واعتبارات أخرى مثل اختلاف القوانين التي تحكم نوعية البضائع والمنتجات التي يجري التعامل بها والغرض من عملية الاستيراد وما إلى ذلك.

1. تعريف التخليص الجمركي

عملية التخليص الجمركي تعني أن يتم استيراد أو تصدير البضائع والمنتجات بما يتلاءم مع القوانين الموضوعة والتي تنظم العملية التجارية في البلد الواحد. لضمان السماح بعملية الاستيراد أو التصدير ودون مواجهة أية عوائق فيما يخص الأمور القانونية.

ومن ذلك، فأن المخلص الجمركي هو الشخص أو الجهة التي تكون على دراية ومعرفة جيدة بكل القوانين التي تنظم عمليات الاستيراد والتصدير، وقادر على التعامل معها بسهولة ومرونة وتخليص كل الأمور الجمركية المتعلقة بعملية استيراد أو تصدير ما.

ويكون في هذه الحالة عدة خيارات أما أن يقوم بإجراءات التخليص الجمركي المصدر أو المستورد بنفسك بحيث هو من يقوم بإصدار الوثائق والمستندات اللازمة وتقديمها إلى الجهات المختصة بالإضافة لكل الإجراءات الأخرى التي تتضمنها العملية. أو يمكنه التعامل مع مخلص جمركي يكون على معرفة ودراية بالإجراءات والأمور الجمركية ويتولى هو العملية بدلًا عنه أو قد يكون على شكل وكالة تخليص جمركي أو شركة متخصصة في هذا الشأن تنفذ له أعمال التخليص الجمركي بمقابل يتفق عليه مسبقًا.

2. مهام المخلص الجمركي

- المخلص الجمركي يضمن استيفاء عملية الاستيراد أو التصدير لكافة الأنظمة والشروط والقوانين المحددة، ويعمل بمثابة صلة وصل المصدر/المستورد وبين الجهات الحكومية المسؤولية عن هذا النوع من الأنشطة.
- يقوم باستخراج كل الوثائق والمستندات المطلوبة لعملية التخليص الجمركي، وأية أوراق ضرورية لعملية الاستيراد أو التصدير، مثل شهادات الاستيراد والكشوفات المالية، وشهادات الجودة ومدى مطابقتها للقوانين المحلية.
- يقوم المخلص الجمركي باستخراج الموافقات الصحية بالنسبة للمنتجات الغذائية والزراعية والتجميلية التي يتطلب استيرادها موافقات الجهات الصحية في غالبية البلدان.
- سداد الرسوم المالية والضرائب الخاصة بالمنتجات التي يتم استيرادها أو تصديرها.
- يمكن للمخلص الجمركي سواء كان فردًا أو وكالة تخليص جمركي مساعدة المصدر/المستورد في التوسع والوصول إلى أسواق جديدة خارج أو داخل حدود البلد الواحد.
- خدمات الشحن والنقل والتخزين لمختلف أصناف البضائع والمنتجات أيضًا يمكن أن تجدها لدى الجهات المتخصصة في التخليص الجمركي، وحتى لم تكن ذات الجهة هي من تقدم هذه الخدمات ولكن دائمًا ما تمتلك شبكة علاقات واسعة مع جهات مختلفة تمكنها من تقديم الخدمة لعملائها.

- عادةً ما يكون المخلصون الجمركيون على احتكاك واتصال دائم بمشاريع وأعمال وأنشطة تجارية مختلفة، وهذا ما يعطيهم الكثير من الخبرات ليس فقط في أمور الاستيراد والتصدير والأمور الجمركية فقط، بل حتى يمكن لهم تقديم نصائح وإرشادات وتفاصيل مهمة عن جوانب أخرى للمشروع أو النشاط التجاري الذي يعمل عليه المصدر/المستورد ، مثل عمليات التخزين والنقل والتسويق للبضائع والمنتجات التي استوردتها، إرشادات فيما يتعلق بالجوانب الإدارية للمشروع وغير ذلك.

3. إجراءات الجمارك لتخليص البضائع

تقوم الجمارك بتخليص البضائع المستوردة بعد التحقق من مستنداتها ومطابقتها المعايير المحلية كمايلي:

أ. إجراءات الجمارك للإفراج المسبق قبل وصول البضاعة

- إدراج البيانات بالحاسب الآلي و طباعة البيان المميكن.
- تقديم ملف الإقرار الجمركي لشباك الاستقبال بجمرك الإفراج المسبق.
- إتمام الإجراءات الجمركية بمراجعة الصنف و البند و المستندات الإستيرادية وتحديد جهات العرض الرقابية إن وجدت.
- سداد الضرائب والرسوم تحت حساب الضرائب والرسوم المستحقة.
- تسليم أصل وصورة إذن الإفراج مرفقا به صورة طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوة ونسخة جهات العرض الرقابية لصاحب الشأن أو مندوبه.

- **قبل وصول البضاعة**

1. يتقدم صاحب الشأن أو من ينيبه بطلب لإتمام الإجراءات بنظام الإفراج المسبق مرفقا ما يثبت شحن البضاعة من الخارج.
2. فى حالة وجود مخالفة استيرادية تتم الاجراءات بجمرك الوصول وتلغى الاجراءات المتخذة بمركز الافراج المسبق.
3. يحرر بيان جمركي بمركز الإفراج المسبق بعد استيفاء المستندات المطلوبة ويتم تحديد مسار الإفراج حيث تتم المراجعة المستندية والإجراءات ويسلم لصاحب الشأن أو من ينيبه بعد أداء الضرائب والرسوم إذن الإفراج ونسخة جهات العرض مرفقا بها صورة طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوه.

ب. إجراءات الجمارك للإفراج بعد وصول البضاعة

- التقدم إلى نقطة الإتصال بجمرك الإفراج بإذن الإفراج و مرفقاته + إذن التسليم وصورة بوليصة الشحن.
- تقوم نقطة الاتصال بإرشاد صاحب الشأن أو مندوبه و المساعدة لإتمام إجراءات صرف الرسالة.
- تتم المعاينة و المطابقة بين الوارد الفعلي و المدون بإذن الإفراج و مرفقاته
- تمام إجراءات جهات العرض الرقابية والأمنية والتأشير بالإفراج النهائي أو الإفراج تحت التحفظ
- بعد المعاينة و المطابقة يتوجه صاحب الشأن إلى باب الصرف لصرف الرسالة.

- **بعد وصول البضاعة**

1. يتقدم صاحب الشأن أو من ينيبه إلى الجمرك المختص بمستندات الإفراج بالإضافة إلى إذن التسليم الملاحي وصورة ضوئية منه واصل المستندات في حاله عدم تقديمها عند إتمام الإجراءات الأولية.
2. يتم استدعاء البيان الجمركي على النهاية الطرفية بالجمرك ، ويربط المنافسة بالبيان المميكن) ((déclaration informatiséeتسديد رقم البوليصة بدفتر 16 ك.م.)
3. **في حالة الإفراج بالمسار الأخضر**

يسلم لصاحب الشأن أو من ينيبه بعد استيفاء جهات العرض أصل إذن الإفراج مرفقا به صور طبق الأصل من الفواتير و بيان العبوة وإذن التسليم ليتوجه لصرف الرسالة، وترسل صورة من إذن الإفراج ومرفقاته لباب الصرف ويختم أصل وصورة أذن الإفراج " لا مانع من الصرف "ويصبح السداد نهائي

4. .**في حالة الإفراج بالمسار الأحمر**

يسلم صاحب الشأن أو من ينيبه مستندات الإفراج للجنة المعاينة، لإتمام الإجراءات الجمركية والرقابية والأمنية في آن واحد، وفى حالة المطابقة وموافقة هذه الجهات يسلم لصاحب الشأن أو من ينيبه أصل إذن الإفراج بمرفقاته ليتوجه لصرف الرسالة بعد ختمه ب" لا مانع من الصرف "ويصبح السداد نهائيا.

5. يخطر الجمرك المختص بالإفراج بالمطابقة والموافقة على الصرف حيث يقوم بإرسال صورة إذن الإفراج بمرفقاته لباب الصرف بعد ختمها ب" لا مانع من الصرف "لمضاهاتها على الأصل عند الصرف.
6. في حالة وجود اختلاف في الكميات أو الأصناف يسحب أصل إذن الإفراج ويتم جرد الرسالة بالكامل، ويعاد احتساب الضرائب والرسوم حسب الوارد الفعلي مع اتخاذ الإجراءات القانونية.
7. في حالة رفض الجهات الرقابية أو الأمنية الإفراج عن الرسالة يسحب أصل إذن الإفراج ويرفق به نسخة جهات العرض موضحا بها الرفض وتتخذ الإجراءات المتبعة سواء بإعادة التصدير أو الإعدام وترسل إلى مركز الإفراج المسبق لاتخاذ إجراءات رد الضرائب والرسوم.